

التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام الحاسوب لعينة من الوحدات الاقتصادية

م.م. نور عبد الرزاق

كلية التراث الجامعة

قسم المحاسبة

م. حسنين حميد العبيدي

كلية التراث الجامعة

قسم المحاسبة

مستخلص

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من القواعد والطرق التي تستخدم لتفسير العلاقات المتداخلة بين عناصر البيانات المالية من الموجودات والمطلوبات والمصاريف والايرادات لتوفير معلومات مفيدة من خلال الربط فيما بين هذه العناصر والتي تساعد في اتخاذ مختلف القرارات من قبل كافة المستخدمين, ويتطلب الوصول الى هذه النتائج تطبيق مجموعة من القوانين والمعادلات الرياضية والتي تتطلب بذل عناية والوقت والجهد والمعرفة المسبقة في كيفية الاحتساب وفي ظل تطور الحاسوب ساعد في تطور وتقديم العلوم المختلفة وخاصة في مجال التطبيقات للعلوم المالية والادارية والمحاسبية, وفي هذا البحث تم اعداد برنامج مقترح بالاعتماد على برنامج الاكسل لاحتساب نسب التحليل المالي باقل وقت وجهد وتوفير المعلومات للمستخدمين من خلال اعداد برنامج سهل الاستخدام يلبي جميع المتطلبات, واعتمد البحث على عينة من البيانات المالية لشركتين لتحليل قوائمهم المالية باستخدام النموذج المقترح.

Abstract

The financial analysis depends on a number of rules and methods which is used to explain the interrelationships among elements of financial statement, which are assets, liabilities, expenses and revenues, to provide useful information by making a connection among these elements which helps in making different decisions by all of the users.

To achieve the results above, it needs to apply a group of rules and models which, in turn, requires a knowledge about how to compute the elements explained above .

The development of different computer systems has helped in developing various applications related to financial, managerial, and accounting sciences .

This research aims to prepare a proposed programmer by depending on Excel for computing financial ratios with less time and effort to provide information to the users .

The research is based on a sample of financial statements belong to two companies and on analyzing them by using the proposed model.

المقدمة:

تقوم جميع الوحدات الاقتصادية باعداد التقارير المالية في نهاية كل سنة لغرض اظهار المركز المالي ونتيجة النشاط, ويتم الاعتماد على هذه التقارير من قبل المستخدمين لاتخاذ مختلف القرارات, ولكن لا تتضمن التقارير المالية على معلومات توضح العلاقة بين عناصر القوائم المالية, ومن خلال الربط بين هذه العناصر سوف يمكن الوصول الى العديد من المعلومات المتنوعة والمفيدة, لذلك يتم استخدام نسب التحليل المالي لبيان هذه العلاقات والاستفادة من هذه المعلومات التي يتم الحصول عليها في ترشيد قرارات المستخدمين, ويتضمن هذا البحث على عدد من المحاور, المحور الاول لمنهجية البحث والمحور الثاني أهمية ومفهوم وادوات التحليل المالي والمحور الثالث على التعريف بعينة البحث وبالبرنامج المقترح والمحور الرابع على الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول / منهجية البحث

مشكلة البحث: تتضمن مشكلة البحث صعوبة إعداد وإحتساب النسب المالية لتحليل القوائم المالية لما يتطلب من وقت وجهد ومعرفة في إعداد وإحتساب هذه النسب لبيان العلاقات المتداخلة بين عناصر القوائم المالية للوصول الى معلومات مفيدة لكافة المستخدمين لترشيد قراراتهم المختلفة .

أهمية البحث: تعد مؤشرات نسب التحليل المالي التي اعتمدت في البحث من الوسائل المهمة التي يتم بموجبها تحليل القوائم المالية لبيان المعلومات المفيدة التي يمكن الوصول اليها من خلال العلاقات المتداخلة والمتراطة بين عناصر التقارير المالية، وبأستخدام البرنامج المقترح المعد بواسطة برنامج الإكسل يمكن الوصول لهذه النسب المالية بأقل وقت وجهد مما يساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم .

فرضية البحث: من خلال استخدام الحاسوب (برنامج اكسل) في احتساب نسب التحليل المالي يمكن توفير الوقت والجهد والمعرفة البسيطة بالحاسوب لغرض ادخال بيانات القوائم المالية للبرنامج المقترح للوصول بسرعة وبدقة إلى نتائج النسب المالية وتقديمها بتقارير للمستخدمين.

هدف البحث: يهدف البحث إلى إعداد برنامج مقترح (باستخدام برنامج الاكسل) لاحتساب النسب المالية لتحليل القوائم المالية ولتوفير المعلومات المفيدة بأقل وقت وجهد للمستخدمين .

مصادر جمع البيانات والمعلومات: تم جمع بيانات البحث ومعلوماته من خلال :-

- 1 - مجموعة من الكتب العلمية العربية والأجنبية فضلاً عن رسائل الماجستير الجامعية والمجلات العلمية .
- 2 - الحسابات الختامية والكشوفات المالية الملحقة بها والخاصة بشركة بغداد للمشروبات الغازية ومصرف بغداد للسنتين 2013 - 2014 المالية.

المحور الثاني / مفهوم وأهمية وادوات التحليل المالي .

1-2 / التطور التاريخي للتحليل المالي:

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر وخاصة مع انتشار الشركات والتحول من المشروعات الفردية و شركات الأشخاص إلى شركات المساهمة صاحب ذلك التوسع في نشاطات الوحدات الاقتصادية ونموها وتطورها سواء كان هذا النمو عمودياً أو أفقياً وقد يكون النمو خارجياً، كما هو التوسع في الاستثمارات وعمليات الدمج مع وحدات اقتصادية أخرى وهذا الأمر أدى إلى تطور التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور في الوحدات الاقتصادية والتطور الحاصل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية أدى إلى تطور في نواحي التحليل المالي بحيث أصبح هذا يتناسب مع إمكانية التطور ومستلزماته.

(الصياح والعامري، 2010: 48)

فضلاً عن اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح لقائمة المركز المالي دوراً أساسياً على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة وقد أوصى كبار المصرفيين ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وبضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة المؤشرات المالية.

(محمد و آخرون، 2008 : 11)

ولقد كانت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر كبير في تطور تقنيات التحليل المالي، وفي سنة 1933 تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف وبدأت تساهم في نشر الإحصائيات بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي، كما كان للفترة مابعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور مهم في تطور تقنيات التحليل المالي، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة حول التحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي. (سعادة، 2009 : 5-6) ، في الآونة الأخيرة زادت أهمية التحليل المالي في مهام الإلكترونيات للمعلومات المالية. (الجبر و محمد، 2004 : 248).

2-2 / تعريف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحويل المخرجات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تفيد المستخدمين المختلفين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية في نشاط الوحدة الاقتصادية.

وهناك تعاريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع وكما يلي :-

عرف التحليل المالي بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط الوحدة الاقتصادية ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للوحدة، وذلك من خلال معلومات تستخدم من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء الوحدة وبقصد اتخاذ القرار المناسب".

(سعادة ، 2009 : 3)

كما يعرف الدوري بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية الناتجة عن وحدة اقتصادية ما للحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الوحدة في الماضي والحاضر وتشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتتوقع ما يكون عليه المستقبل " .

(الدوري و أبو زناد ، 2006 : 11)

أما أبو زيد فقد عرف التحليل المالي بأنه " عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية ، تساعد في تقييم الأداء المالي للوحدة وتتوقع الوضع المستقبلي لها". (أبو زيد ، 2009 : 21)

وكذلك عرف **Wild** التحليل المالي بأنه "تطبيق ادوات التحليل المالي على القوائم المالية والبيانات المتعلقة بها لإتخاذ القرارات المالية وهذا يتضمن تحويل البيانات المالية إلى معلومات أكثر فائدة لتقليل التخمينات وعدم القدرة على اتخاذ قرار" (Wild & others , 2008: 674)

3-2 / أهمية التحليل المالي:

إن الأهمية للتحليل المالي بشكل عام تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من زوايا متعددة وبما يخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في الوحدات الاقتصادية وذلك لغرض تحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية. (مطر، 2006: 3)

وعموماً فإن أهمية التحليل المالي سوف تساعد الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأغراض الآتية:

1. تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية وذلك عن طريق:
 - أ. تقييم نتيجة النشاط من حيث الربح والخسارة.
 - ب. تقييم المركز المالي في تاريخ معين.
 - ج. مقارنة المعلومات الفعلية مع المخطط (المعايير) وتحديد الانحرافات ومن ثم تحليلها ومعرفة اسبابها باستخدام النسب المالية.
2. تساعد الوحدة الاقتصادية في إعداد الخطط السنوية واكتشاف الفرص الجديد للاستثمار وعملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات عند حدوثها.

(الشمخي والجزراوي، 1998: 43)
3. التنبؤ بالإرباح، حيث الإرباح هي أساس زيادة قيمة الأسهم التي تهم حملة الأسهم وهي التي تشجع المقرضين على تحمل مخاطر إقراض أموالهم للوحدة الاقتصادية، وكذلك فإن إرباح الوحدة الاقتصادية تتيح لها إمكانية التوسع في المستقبل.

(جاريسون ونورين، 2008: 944)
4. تحديد سلامة العلاقة بين القرارات المالية ودراسة العلاقة بين النتائج التقديرية المترتبة على برامج الاستثمار والتمويل. (المرسي واللحج، 2006: 97)

4-2 / محددات الاستفادة من التحليل المالي:

على الرغم من أهمية التحليل المالي للوحدة الاقتصادية واعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة، إلا أنه يعترى بعض هذه المعلومات بعض السلبيات و أوجه قصور كثيرة تجعل إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل المالي ليست على المستوى المطلوب من الدقة، ومن أهم هذه المحددات الآتي:

1. إن وجود عدد من الطرائق المحاسبية المختلفة التي يقوم بتطبيقها المحاسبون عند إعداد البيانات المحاسبية قد يؤدي إلى تغيير النتائج وفقاً لكل طريقة، إضافة للتفاوت في المعالجات المحاسبية لفقرات في القوائم المالية مثل طرائق تقييم المخزون السلعي وكل هذا ينعكس على القوائم المالية. (محمد وآخرون، 2008: 22-23)

2. يؤثر التضخم سلباً على ميزانية الوحدات الاقتصادية، فالقيم مسجلة غالباً ما تكون مختلفة عن القيم الفعلية، إذ إن التضخم يؤثر على الاندثار وقيم المخزون ومن ثم تتأثر العوائد تبعاً لذلك أيضاً، ولا بد في هذه الحالة إن يؤخذ التضخم في الاعتبار عند إجراء التحليلات والمقارنة بين فتره وأخرى.

3. قد يظهر للوحدة الاقتصادية بعض النسب التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم بصورة عامة على إن الوحدة في مركز مالي جيد أو ضعيف. (عباس، 2008: 102)

4. صعوبة مقارنة نتائج التحليل المالي التي تم التوصل إليها وفقاً لبعض معايير التحليل المالي، فالمعيار التاريخي يصعب استخدامه في حالة الوحدات الاقتصادية حديثة التأسيس بسبب عدم وجود بيانات تاريخية سابقة يمكن المقارنة في ضونها، والمعيار الصناعي يصعب استخدامه في حالة عدم وجود وحدات اقتصادية مماثلة في النشاط، إما المعيار المستهدف عند استخدامه ينبغي التأكد من استخدام الأساليب العلمية في عملية التخطيط ولأن عملية المقارنة سوف لا تكون ذات جدوى.

(الحبيطي ويحيى، 2002: 191)

5-2 / دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات :-

تعد البيانات المالية انعكاساً لنشاط الوحدة الاقتصادية وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة واسعة حول نشاط الوحدة الاقتصادية وان نتائج هذا النظام يتمثل بالقوائم المالية، وان بياناتها تعد صيغة دلالة إذ إنها لاتعكس بالضرورة كفاءة النشاط الاقتصادي، وهنا يأتي دور التحليل المالي في تحليل البيانات وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق نتائج التحليل المالي مع الأهداف المحددة، فضلاً عن إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، وتتطلب هذه القرارات الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات

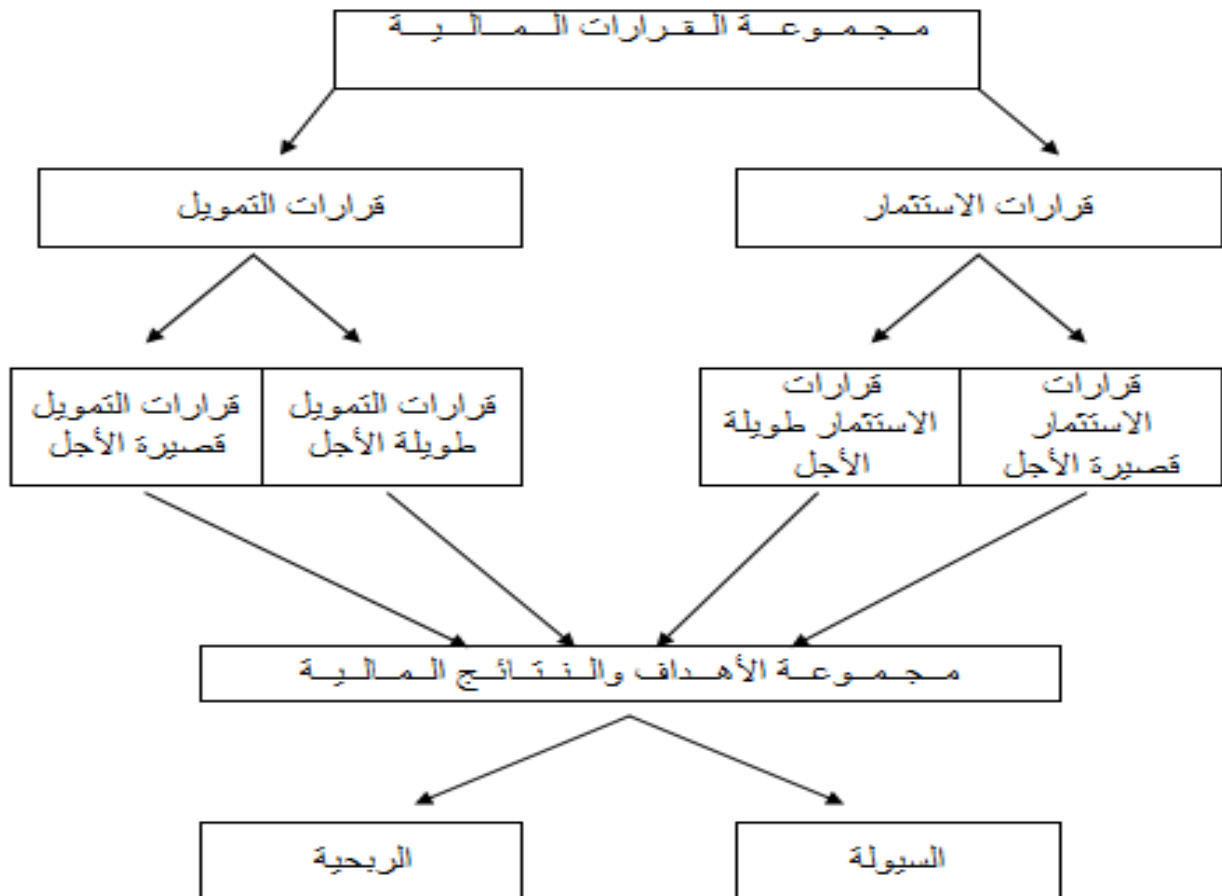
تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي وحركة الموارد المالية فيها. (محمد وآخرون ، 2008 : 25-26)

ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة وتتخذ بها القرارات المناسبة في أربعة مجالات أساسية وتمثل بالآتي:-

- 1- تحليل قرارات الاستثمار.
- 2- تحليل قرارات التمويل.
- 3- تحليل السيولة.
- 4- تحليل الربحية.

شكل (1)

مجالات التحليل المالي



(المرسي واللحج، 2006 : 102)

6-2 / استخدام Excel في تحليل القوائم المالية:

إن استخدام التحليل المالي للقوائم المالية بهدف اظفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على بيانات الواردة بهذه القوائم المالية إلى جانب قياس عمليات الوحدة الاقتصادية لمدة زمنية معينة، وتعد القوائم المالية المادة الخام للتحليل المالي، فالتحليل لا يقتصر فقط على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المنشورة وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء الأرقام من دلالات تساعد في تكوين صورة أدق عن واقع حال الوحدة والتنبؤ عن اتجاهاتها المستقبلية.

(محمد، 2013: 344)

وتعد تقارير التحليل المالي احد أهم أنواع التقارير التي يتم إعدادها لخدمة إدارة الوحدة الاقتصادية والإطراف الخارجية المهمة بنشاطها ونظراً لأنه تعد من التقارير الدورية فانه من الأفضل يتم تصميم برامج الكترونية باستخدام برنامج Excel والتي يتم تنفيذها بدءاً من مرحلة تسجيل البيانات (مرحلة إدخال البيانات) ومرحلة معالجة البيانات وصولاً الى مخرجات البرنامج من المعلومات الخاصة بالتحليل المالي. (القطان، 2012: 3)

ويعد برنامج Excel من أهم برامج الجداول الحسابية الالكترونية التي تستخدم أساساً للتعامل مع البيانات الرقمية وما تحتاجه من عمليات حسابية وإحصائية، ومن ثم يصلح لحل الكثير من المشكلات المحاسبية، مثل تصميم النظم المحاسبية وإعداد القوائم المالية بجانب القيام بعمليات التحليل المالي للبيانات والمعلومات المحاسبية كما يتيح برنامج Excel تمثيل البيانات برسوم وتخطيطات بيانية وكما يتيح إمكانية تصميم وإدارة قواعد بيانات ذات علاقات بسيطة غير معقدة. (الطائي وسلامة، 2012: 317)

2-7 / أدوات التحليل المالي:

يتم استخدام أدوات التحليل المالي من اجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة الوحدة الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها، وتنقسم الأدوات التحليلية إلى:

1. الأدوات التقليدية: يستخدم المحلل المالي النسب المالية لإغراض التحليل المالي كما يمكن استخدام الرسوم التخطيطية لتوضيح عملية التحليل.

2. الأدوات الحديثة: وتشمل الطرائق الرياضية والإحصائية والمصفوفات والبرمجة الخطية في عملية التحليل كما يمكن إن يستخدم الحاسوب في إعداد برامج تحليلية في معالجة كثير من المشكلات التي تواجهها الوحدة الاقتصادية. (الصياح والعامري، 2010: 52)

ويشكل التحليل المالي باستخدام النسب المالية أفضل الأدوات لتوضيح العلاقة بين المبالغ في القوائم المالية، وتعرف النسب المالية بأنها " تعبر عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها أو بنود قائمة الدخل مع بعضها أو بين بنود قائمة الدخل وبنود الميزانية، بشرط إن يكون لها مدلول منطقي من وجهة نظر المحلل المالي ". (أبو زيد، 2009: 124-125)

وهناك عدداً من النسب المالية التي يمكن استخدامها في تحليل القوائم المالية، وبشكل عام غالباً ما يتم تقييم وتبويب النسب إلى المجموعات الآتية:

1-7-2: نسب السيولة

النسبة	معادلة استخراج النسبة	أهمية النسبة
نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	توضح هذا النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية المطلوبات المتداولة خلال السنة من خلال تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات. (الصياح والعامري: 57، 2010)
نسبة السيولة	الموجودات المتداولة – المخزون السلعي / المطلوبات المتداولة	تقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع الديون من الموجودات المتداولة الأكثر سيولة واستبعاد الأقل سيولة وهو المخزون السلعي لأنه يحتاج عدة أشهر للبيع. (Ganbaatar, 2010: 15)
صافي رأس المال العامل	الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة	تبين هذه النسبة مقدار الزيادة في الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة ويساعد في قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة الديون قصيرة الأجل. (Meigs & others, 2001: 599)
نسبة النقدية	النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل / المطلوبات المتداولة	تبين هذه النسبة النبود الاكثر سيولة للوحدة الاقتصادية من خلال قدرة النقدية على مقابلة الديون (المطلوبات المتداولة) . (Irfanullah Financial Training,2014:11)

2-7-2: نسب النشاط

أهمية النسبة	معادلة استخراج النسبة	النسبة
توضح عدد المرات التي يتحول المخزون خلال السنة إلى المبيعات وتقيس هذه النسبة كفاءة المخزون في الوحدة الاقتصادية.	كلفة المبيعات / المخزون السلعي	معدل دوران المخزون
(Revsine & others، 2005: 235)		
تبين الفترة التي من خلالها إمكانية المدينين في تسديد ما بذمتها خلال الفترة المالية أي مدى كفاءة وسيولة الذمم المدينة.	المدينون × 360 / المبيعات الأجلة	متوسط مدة التحصيل
(Wild & others، 2008: 693)		
تبين هذه النسبة مدى فاعلية مبيعات الوحدة الاقتصادية على توليد العائد مقابل العائد المتوقع من توظيف الموجودات الكلية ويبين مدى كفاءة الوحدة في استخدام مواردها وكما يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمبيعات.	المبيعات/ اجمالي الموجودات	معدل دوران إجمالي الموجودات
(Vance، 2003: 23)		
يوضح عدد المرات التي تشير إلى مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها المتداولة في تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية وبما يساهم في تحقيق الأرباح. (الحبيطي ويحيى ، 2002 : 149)	المبيعات / الموجودات المتداولة	معدل دوران الموجودات المتداولة
تقيس كفاءة الوحدة الاقتصادية على توليد الإيرادات من الموجودات الثابتة وان ارتفاع المعدل يشير إلى كفاءة استغلال الموجودات الثابتة.	المبيعات / الموجودات الثابتة	معدل دوران الموجودات الثابتة
(Irfanullah Financial Training،2014:11)		

3-7-2 : نسب المديونية (الرافعة المالية):

أهمية النسبة	معادلة استخراج النسبة	النسبة
توضح هذا النسبة حجم ومقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الموجودات العاملة (فهي الموجودات المرهبة والمولدة والمتمثلة بالاستثمارات طويلة الاجل والاستثمارات قصيرة الاجل والائتمان النقدي فيشمل كل من القروض الممنوحة قصيرة الاجل والتسهيلات المصرفية. (الشيخلي، 2010: 53)	حقوق الملكية / الموجودات العاملة $100 \times$	نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات العاملة
تقيس هذه النسبة الموجودات التي تم تمويلها بالديون ومدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير. (الشيخلي، 2010: 54)	إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات $100 \times$	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات
تظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للوحدة الاقتصادية وتقيس العلاقة بين إجمالي المطلوبات (الديون) والأموال المملوكة. (Wernern & others، 2000: 455)	إجمالي المطلوبات / حقوق الملكية $100 \times$	نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية
تقيس هذا النسبة العلاقة بين الموجودات وحقوق الملكية، وكلما ارتفعت النسبة كلما ازداد اعتماد الوحدة الاقتصادية في تمويل موجوداتها على الديون . (Wernern & others، 2000: 455)	إجمالي الموجودات/ حقوق الملكية $100 \times$	نسبة مضاعف الرافعة المالية
تساعد هذا النسبة على تقييم كفاءة الوحدة الاقتصادية في تشغيل مصادر التمويل في الموجودات الثابتة المملوكة للوحدة الاقتصادية. (مطر: 58، 2006)	صافي الموجودات الثابتة/ الديون طويلة الأجل $100 \times$	نسبة تغطية الديون طويلة الأجل

4-7-2 : نسب الربحية

أهمية النسبة	معادلة استخراج النسبة	النسبة
تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية. (Horngren & others، 2005: 727)	صافي الربح / المبيعات × 100	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
تقيس مدى استخدام الوحدة الاقتصادية للموجودات للحصول على الربحية. (Horngren & others، 2005: 727)	صافي الربح / إجمالي الموجودات × 100	نسبة العائد على إجمالي الموجودات
يقيس هذا النسبة مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح للمساهمين ، وكلما ارتفع النسبة دل على زيادة العائد المتحققة للمساهمين . (الصياح والعامري، 2010 : 57)	صافي الربح / حقوق الملكية × 100	نسبة العائد على حقوق الملكية

5-7-2 : نسب النمو

أهمية النسبة	معادلة استخراج النسبة	النسبة
يقيس مدى التوسع والتقدم الحاصل في المبيعات خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.	التغير في المبيعات / مبيعات سنة سابقة	نسبة نمو المبيعات
يقيس مدى التغير الحاصل في الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.	التغير في صافي الربح / صافي الربح سنة سابقة	نسبة نمو صافي الربح
يقيس مدى التغير الحاصل في حصة السهم من الأرباح المتحققة بين فترتين ماليتين. (الحبيطي ويحيى ، 2002 : 167-168)	التغير في حصة السهم من الأرباح المتحققة / حصة السهم من الأرباح المتحققة من سنة سابقة	نسبة نمو ربحية السهم الواحد

المحور الثالث/ التعريف بعينة البحث والبرنامج المقترح

3-1 التعريف بعينة البحث / شمل البحث على البيانات المالية المنشورة لمصرف بغداد وشركة بغداد للمشروبات الغازية وان كلا الشركتين من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة برأسمال إسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش /4512 بتاريخ 18/2/1992، وهو أول مصرف عراقي خاص سمح له بموجب تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 بممارسة أعمال الصيرفة وتم زيادة راس مال المصرف ليصبح (250) مليار دينار عراقي، وقد تم اختيار هذا المصرف من بين المصارف كعينة عمديه للبحث وذلك لتوفر المعلومات وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبله والتطور التكنولوجي المستخدم في تقديم هذه الخدمات، اما شركة بغداد للمشروبات الغازية وهي من الشركات الصناعية الرائدة اذ تأسست سنة 1989 وفق قانون الشركات بموجب شهادة التأسيس المرقمة م . ش / 3315 بتاريخ 23 / 3 / 1989 برأسمال قدره 70 مليون وتم زيادة رأسمال الشركة ليصبح 133 مليار دينار، وبمساهمة ثلاثة قطاعات في هذه الشركة بلغت نسبة القطاع الحكومي 13,82% ونسبة القطاع المختلط 0,68% ونسبة القطاع الخاص 85,5%، وقد تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة لمصرف بغداد وشركة بغداد للمشروبات الغازية على موقع سوق العراق للاوراق المالية .

3-2 التعريف بالبرنامج المقترح / يتضمن البرنامج المقترح على ثلاثة صفحات من برنامج Excel ، تتضمن الصفحة الاولى على جدول (ميزان المراجعة) يتم فيه ادخال بيانات الوحدة الاقتصادية والتي يتم الحصول عليها من الميزانية العامة وبيان العمليات الجارية او حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسارة والمعدة طبقاً للنظام المحاسبي الموحد، وبمجرد عملية ادخال هذه المبالغ يقوم البرنامج بأحتساب اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والتي تتطابق مع الميزانية العامة واجمالي الاستخدامات واجمالي الموارد مع تحديد الفائض والعجز المتحقق للوحدة الاقتصادية للسنة الحالية والسنة السابقة والذي يتطابق مع بيان العمليات الجارية الخاصة بالوحدة وتكون النتائج (محددة بلون غامق) في الورقة الاولى، وبعد عملية الادخال يتم احتساب جميع نسب مؤشرات التحليل المالي دون اي تدخل من قبل مستخدم هذا البرنامج مع امكانية التعرف على هذه المعادلات من خلال الدخول الى الصفحة الثانية من البرنامج ولا يمكن اجراء اي تعديل او تغير على هذه المعادلات الا من قبل الشخص المخول، اما الصفحة الثالثة من البرنامج توفر تقرير مطبوع بنسب التحليل المالي وتكون نتائج النسب (محددة بلون غامق) مع شرح لكل نسبة واهميتها ، وأن جميع النسب التي يتم التوصل اليها من قبل البرنامج المقترح لا يمكن تعديلها او تغييرها يدوياً ويختصر دور المستخدم على ادخال البيانات في الصفحة الاولى فقط بالاعتماد على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية ،

وعند ادخال البيانات الخاصة بمصرف بغداد وشركة بغداد للمشروبات الغازية من واقع الميزانية العامة وحساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسارة (بيان العمليات الجارية) لعينة البحث وتم الحصول على النتائج المبينة في الاشكال الآتية .

شكل (2)

مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

الميزانية العامة كما في 31/ كانون الاول/ 2014

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	2014/12/31 الف دينار	2013/12/31 الف دينار
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
1	18	943,408,992	200,698,014,1
2	15	749,021,455	510,177,410
الأئتمان النقدي			
3	144	299,204,2	656,985,10
4	144 عدا 144	673,699,226	136,184,208
المدينون وارصدة مدينة			
5	16	044,753,93	223,048,64
الموجودات الثابتة			
6	11 و 12	617,417,57	833,810,56
مجموع الموجودات			
الحسابات المتقابلة			
12	19	325,505,827,1	558,904,764,1
12	19	912,226,775	089,705,671

شكل (2)

مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) - بغداد
الميزانية العامة كما في 31 كانون الاول/ 2014

رقم الكشف المحاسبي	رقم الدليل	2014/12/31 الف دينار	2013/12/31 الف دينار
مصادر التمويل			
مصادر التمويل قصيرة الاجل			
7	25	288.599.491,1	250.584.393,1
11	22	296.654,23	375.093,25
8	26	543.832,19	519.964,54
		127.086.535,1	144.642.473,1
مصادر التمويل طويلة الاجل			
9	221	000.000,250	000.000,250
10	22	198.419,42	414.262,41
		198.419,292	414.262,291
		<u>325.505.827,1</u>	<u>558.904.764,1</u>
الحسابات المتقابلة			
12	29	912.226,775	089.705,671

شكل (3)

مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) - بغداد
حساب الارباح والخسائر للسنة المنتهية 31 كانون الاول/ 2014

رقم الكشف المحاسبي	رقم الدليل	لجنة الحالية الف دينار	لجنة لسابقة الف دينار
ايرادات النشاط التجاري			
13	43	065.779	412.402
14	44	370.058,57	523.187,58
15	46	929.208,18	121.930,25
		364.046,76	056.520,84
تنزيل: مصروفات النشاط التجاري			
16	34	150.176,12	587.053,13
6	37	918.888,2	144.280,3
17	33-31	647.940,24	432.124,22
		715.005,40	163.458,38
		649.040,36	893.061,46
فائض العمليات الجارية			
تضاف: الإيرادات التحويلية والاخرى			
18	49	780,218	466,737
تنزيل: المصروفات التحويلية والاخرى			
19	38	429.3412,1	208.370,4
20	39	617.065,2	080.632,3
		429.412,3	288.002,8
		<u>000.847,32</u>	<u>071.797,38</u>
الفائض القابل لتوزيع			
يوزع كما يلي: -			
		342.066,5	391.730,6
		000.000,7	-
		033.039,1	334.603,1
		625.741,19	346.463,30
		<u>000.847,32</u>	<u>071.797,38</u>

شكل (4)

شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة) - بغداد

الميزانية العامة كما في 31 كانون الاول/ 2014

رقم الكتف	رقم الدليل المحاسبي	2014/12/31 الف دينار	2013/12/31 الف دينار
		الموجودات	
		الموجودات الثابتة	
1	11	034.378.240.78	002.053.578.79
2	118	655.580.875.1	793.712.631.1
3	12	117.084.857.15	638.147.146.5
5	151	642.376.46	131.188.41
		448.419.019.96	564.371.397.86
		الموجودات المتداولة	
4	13	359.077.279.46	558.280.866.54
6	16	972.214.221.18	550.138.656.24
7	18	749.868.672.36	314.512.617.22
		080.161.173.101	422.931.139.102
		<u>528.580.192.197</u>	<u>986.302.537.188</u>
		مجموع الموجودات	
		مصادر التمويل	
		مصادر التمويل طويلة الاجل	
8	21	000.000.000.133	000.000.000.133
9	22	414.491.491.327.56	376.533.716.42
		414.491.327.189	376.533.716.175
		مصادر التمويل قصيرة الاجل	
10	23	572.005.024.3	162.356.340.3
11	26	542.083.841.4	448.413.480.9
		114.089.865.7	610.769.820.12
		<u>528.580.192.197</u>	<u>986.302.537.188</u>
		مجموع مصادر التمويل	

شكل (5)

شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة) - بغداد

حساب الاريح والخسائر للسنة المنتهية 31 كانون الاول/ 2014

رقم الكتف	رقم الدليل المحاسبي	السنة الحالية الف دينار	السنة السابقة الف دينار
		الإيرادات الجارية	
16	41-45	010.846.335.207	615.294.936.229
		تنزيل: المصروفات الجارية	
12	31	275.199.470.15	103.072.841.14
13	32	435.957.031.155	082.803.948.176
14	33	185.800.749.4	952.711.880.4
	35	300.630.157.2	000.701.329.1
15	36	890.288.30	663.916.22
1 و 2	37	390.182.035.11	702.336.099.10
15	384	650.107	000.375
		125.166.475.188	502.916.122.208
		885.679.860.18	113.378.813.21
		فائض العمليات الجارية (المرحلة الاولى)	
		تضاف: الإيرادات التحويلية الأخرى	
17	48	-	415.19
17	49	690.454.160.3	416.038.237.2
		690.454.160.3	831.057.237.2
		تنزيل: المصروفات الأخرى	
15	38	000.725.9	000.675.7
		575.409.011.22	944.760.042.24
		فائض العمليات الجارية (المرحلة الثانية)	

جدول (1)

الورقة الاولى / ورقة الادخال

بيانات مصرف بغداد كما في 2014 / 12 / 31

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ المدبنة	المبالغ الدائنة
1	الموجودات		
	الموجودات المتداولة		
13	المخزون		
14	القروض الممنوحة / قصيرة الاجل	972,903,228	
15	الاستثمارات المالية	749,021,455	
16	المدفونون	044,753,93	
18	التقود	943,408,992	
	مجموع الموجودات المتداولة	708,087,770.1	
	الموجودات الثابتة		
11	الموجودات الثابتة	617,417,57	
12	مستوعات تحت التنفيذ		
14	الاستثمارات المالية		
	مجموع الموجودات الثابتة	617,417,57	
	اجمالي الموجودات	325,505,827.1	
2	المطلوبات		
	المطلوبات المتداولة		
22	التخصيصات قصيرة الاجل		23 296,654.
24	القروض المستلمة قصيرة الاجل		-
25	المصارف الدائنة		1 288,599,491.
26	الدائنون		19 543,832.
	مجموع المطلوبات المتداولة		1 127,086,535.
	المطلوبات طويلة الاجل		
23	التخصيصات طويلة الاجل		
24	القروض المستلمة طويلة الاجل		
	مجموع المطلوبات طويلة الاجل		-
	اجمالي المطلوبات		1 127,086,535.
	حقوق الملكية		
21	راس المال		250 000,000.
22	الاحتياطات		42 198,419.
	مجموع حقوق الملكية		292 198,419.
	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		1 325,505,827.

تكملة ورقة الادخال جدول (1)

3	الاستخدامات		السنة السابقة
31	الرواتب والاجور	524,125.16	182,929.13
32	المستلزمات السلعية	566,732	378,876
33	المستلزمات الخدمية	557,082.8	872,318.7
34	مقاولات وخدمات	150,176.12	587,053.13
35	مشتريات البضائع والاراضي بغرض البيع	-	
36	فوائد مدينة واستئجار الاراضي	-	
37	الاندثار	918,888.2	144,280.3
38	المصرفوات التحويلية	812,346.1	208,370.4
39	المصرفوات الاخرى	617,065.2	080,632.3
	اجمالي الاستخدامات	144,418.43	451,460.46
	الايرادات		
41	ايراد نشاط الانتاج السلعي	-	
42	ايراد النشاط التجاري	-	
43	ايراد النشاط الخدمي	065,779	412,402
44	ايراد التشغيل للغير	370,058.57	523,187.58
45	كلفة الموجودات المصنعه داخلياً	-	
46	فوائد دائنة وايارات الاراضي	929,208.18	121,930.25
47	الاعانات	-	
48	الايرادات التحويلية	-	
49	الايرادات الاخرى	780,218	466,737
	اجمالي الايرادات	144,265.76	522,257.85
	مجموع الارصدة	469,923,870.1	451,460.46
	الفرق في الميزان (فائض عجز النشاط)	000,847.32	071,797.38

شكل (6)
الورقة الثانية / احتساب النسب من قبل البرنامج المقترح

اسم الشركة مصرف بخداد				
النسب المالية للقوائم المالية للسنة المنتهية في 2014/12/31				
أولاً: نسب السيولة				
مرة	1.153	$\frac{1.770.087.708}{1.535.086.127}$	$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	نسبة التداول
مرة	1.153	$\frac{1.770.087.708}{1.535.086.127}$	$\frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	نسبة السيولة السريعة
دينار	235001581	$\frac{1.770.087.708}{1.535.086.127}$	الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة	صافي راس المال العامل
مرة	0.646	$\frac{992.408.943}{1.535.086.127}$	$\frac{\text{التقديرة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	نسبة التقديرة
ثانياً : نسب النشاط				
مرة	∞	$\frac{39.273.149}{0}$	$\frac{\text{كافة المبيعات}}{\text{المخزون السلعي}}$	معدل دوران المخزون
يوم	584	$\frac{33.751.095.840}{57.837.435}$	$\frac{\text{المدينون} \times 360}{\text{المبيعات}}$	متوسط فترة التحصيل
مرة	0.032	$\frac{57.837.435}{1.827.505.325}$	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	معدل دوران الموجودات
مرة	0.033	$\frac{57.837.435}{1.770.087.708}$	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات المتداولة}}$	معدل دوران الموجودات المتداولة
مرة	1.007	$\frac{57.837.435}{57.417.617}$	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$	معدل دوران الموجودات الثابتة

شكل (6)
تكملة الورقة الثانية / احتساب النسب من قبل البرنامج المقترح

ثالثاً: نسب المديونية				
%	0.428	$\frac{292.419.198}{683925721}$	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات العاملة}}$	نسبة حقوق الملكية الى الموجودات العاملة
%	0.840	$\frac{1535086127}{1827505325}$	$\frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات
%	5.250	$\frac{1.535.086.127}{292.419.198}$	$\frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية
%	6.250	$\frac{1.827.505.325}{292.419.198}$	$\frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة مضاعف الرافعة المالية
%	∞	$\frac{57.417.617}{0}$	$\frac{\text{صافي الموجودات الثابتة}}{\text{ديون طويلة الاجل}}$	نسبة تغطية الديون طويلة الاجل
رابعاً: نسبة الربحية				
%	0.568	$\frac{32.847.000}{57.837.435}$	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$	نسبة صافي الربح الى المبيعات
%	0.018	$\frac{32.847.000}{1.827.505.325}$	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	نسبة العائد الى الموجودات
%	0.112	$\frac{32.847.000}{292.419.198}$	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$	نسبة العائد الى حقوق الملكية
خامساً: نسب النمو				
%	-0.013	$\frac{752.500-58.589.935}{58.589.935}$	$\frac{\text{التغير في المبيعات}}{\text{مبيعات سنة سابقة}}$	نسبة نمو المبيعات
%	-0.153	$\frac{5.950.071-38.797.071}{38.797.071}$	$\frac{\text{التغير في صافي الربح}}{\text{صافي الربح سنة سابقة}}$	نسبة نمو صافي الربح
%	-0.915	$\frac{-1.420}{2}$	$\frac{\text{التغير في حصة السهم من الارباح المتحققة}}{\text{حصة السهم من الارباح المتحققة من سنة سابقة}}$	نسبة نمو ربحية السهم الواحد

شكل (7)

الورقة الثالثة / تقرير نسب التحليل المالي

اسم الوحدة الاقتصادية / مصرف بغداد/ نتائج النسب تحليل القوائم المالية لسنة 2014 / 12 / 31			
اسم النسبة	السنة	التميز	أهمية النسبة
نسبة التداول	1.153	مرة	تغطية المطلوبات المتداولة خلال السنة من خلال تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية.
نسبة السيولة	1.153	مرة	دفع الديون من الموجودات المتداولة الأكثر سيولة
صافي راس المال العامل	235001581	دينار	الزيادة في الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة لمقابلة الديون قصيرة الأجل
نسبة النقدية	0.646	مرة	تبين البنود الأكثر سيولة من خلال قدرة النقدية على مقابلة الديون (المطلوبات المتداولة) .
معدل دوران المخزون	∞	مرة	توضح عدد المرات التي يتحول المخزون خلال السنة إلى المبيعات وتقيس هذه النسبة كفاءة المخزون
متوسط فترة التحصيل	583.551	يوم	تبين الفترة التي من خلالها إمكانية المدينين على تسديد ما بذمتها ،أي مدى كفاءة وسيولة الذمم المدينة
معدل دوران الموجودات	0.032	مرة	تبين مدى فاعلية المبيعات على توليد العائد مقابل العائد المتحقق من توظيف الموجودات الكلية
معدل دوران الموجودات المتداولة	0.033	مرة	يوضح عدد المرات التي تشير إلى مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها المتداولة في تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية وبما يساهم في تحقيق الإرباح.
معدل دوران الموجودات الثابتة	1.007	مرة	تقيس كفاءة الوحدة الاقتصادية على توليد الإيرادات من الموجودات الثابتة وان ارتفاع المعدل يشير إلى كفاءة استغلال الموجودات الثابتة.
نسبة حقوق الملكية الى الموجودات العاملة	0.428	نسبة	توضح هذا النسبة حجم ومقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الموجودات العاملة.
نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات	0.840	نسبة	تقيس هذه النسبة الموجودات التي تم تمويلها بالديون ومدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير.
نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية	5.250	نسبة	تظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للوحدة الاقتصادية وتقيس العلاقة بين إجمالي المطلوبات (الديون) والأموال المملوكة.
نسبة مضاعف الرافعة المالية	6.250	نسبة	توضح العلاقة بين الموجودات وحقوق الملكية، وكلما ارتفع النسبة دلالة على تزايد اعتماد الوحدة الاقتصادية في تمويل موجوداتها على الديون .
نسبة تغطية الديون طويلة الاجل	∞	نسبة	تقيس كفاءة الوحدة في تشغيل مصادر التمويل في الموجودات الثابتة المملوكة للوحدة الاقتصادية.
نسبة صافي الربح الى المبيعات	0.568	نسبة	تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية.
نسبة العائد الى اجمالي الموجودات	0.018	نسبة	تقيس مدى استخدام الموجودات للحصول على الربحية.
نسبة العائد الى حقوق الملكية	0.112	نسبة	تقيس العائد المتحققة للمساهمين .
نسبة نمو المبيعات	-0.013	نسبة	يقيس مدى التوسع والتقدم الحاصل في المبيعات خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.
نسبة نمو صافي الربح	-0.153	نسبة	يقيس مدى التغير الحاصل في الإرباح خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.
نسبة نمو ربحية السهم الواحد	-0.915	نسبة	يقيس مدى التغير الحاصل في حصة السهم من الإرباح المتحققة بين فترتين مالييتين.

شكل (8)

الورقة الثالثة / تقرير نسب التحليل المالي

اسم الوحدة الاقتصادية / شركة بغداد للمشروبات الغازية / نتائج نسب تحليل القوائم المالية لسنة 2014 / 12 / 31			
اسم النسبة	السنة	التميز	أهمية النسبة
نسبة التداول	12.864	مرة	تغطية المطلوبات المتداولة خلال السنة من خلال تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية.
نسبة السيولة	6.979	مرة	دفع الديون من الموجودات المتداولة الأكثر سيولة
صافي راس المال العامل	93308071966	دينار	الزيادة في الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة لمقابلة الديون قصيرة الأجل
نسبة النقدية	4.663	مرة	تبيين البنود الأكثر سيولة من خلال قدرة النقدية على مقابلة الديون (المطلوبات المتداولة) .
معدل دوران المخزون	0.675363115	مرة	توضح عدد المرات التي يتحول المخزون خلال السنة إلى المبيعات وتقيس هذه النسبة كفاءة المخزون
متوسط فترة التحصيل	31.638	يوم	تبيين الفترة التي من خلالها إكمانية المدينين على تسديد ما بذمتها ، أي مدى كفاءة وسيولة الذمم المدينة
معدل دوران الموجودات	1.051	مرة	تبيين مدى فاعلية المبيعات على توليد العائد مقابل العائد المتحقق من توظيف الموجودات الكلية
معدل دوران الموجودات المتداولة	2.049	مرة	يوضح عدد المرات التي تشير إلى مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لموجوداتها المتداولة في تحقيق المبيعات خلال الفترة المالية وبما يساهم في تحقيق الإرباح.
معدل دوران الموجودات الثابتة	2.159	مرة	تقيس كفاءة الوحدة الاقتصادية على توليد الإيرادات من الموجودات الثابتة وان ارتفاع المعدل يشير إلى كفاءة استغلال الموجودات الثابتة.
نسبة حقوق الملكية الى الموجودات العاملة	4082.389	نسبة	توضح هذا النسبة حجم ومقدار مساهمة حقوق الملكية في تمويل الموجودات العاملة
نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات	0.040	نسبة	تقيس هذه النسبة الموجودات التي تم تمويلها بالديون ومدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على أموال الغير.
نسبة اجمالي المطلوبات الى حقوق الملكية	1.042	نسبة	تظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للوحدة الاقتصادية وتقيس العلاقة بين إجمالي المطلوبات (الديون) والأموال المملوكة.
نسبة مضاعف الرافعة المالية	∞	نسبة	توضح العلاقة بين الموجودات وحقوق الملكية، وكلما ارتفع النسبة دلالة على تزايد اعتماد الوحدة الاقتصادية في تمويل موجوداتها على الديون .
نسبة تغطية الديون طويلة الاجل	0.106	نسبة	تقييم كفاءة الوحدة في تشغيل مصادر التمويل في الموجودات الثابتة المملوكة للوحدة الاقتصادية.
نسبة صافي الربح الى المبيعات	0.112	نسبة	تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد الربحية.
نسبة العائد الى اجمالي الموجودات	0.040	نسبة	تقيس مدى استخدام الموجودات للحصول على الربحية.
نسبة العائد الى حقوق الملكية	0.116	نسبة	تقيس العائد المتحققة للمساهمين
نسبة نمو المبيعات	-0.098	نسبة	يقيس مدى التوسع والتقدم الحاصل في المبيعات خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.
نسبة نمو صافي الربح	-0.084	نسبة	يقيس مدى التغير الحاصل في الإرباح خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة.
نسبة نمو ربحية السهم الواحد	-0.084	نسبة	يقيس مدى التغير الحاصل في حصة السهم من الإرباح المتحققة بين فترتين مالييتين.